شرعيون على ماذا؟

د. عيدروس النقيب

عندما تناقش بعض المتثاقفين من أدعياء نصرة الشرعية اليمنية حول فشل هذه الشرعية في إدارة المناطق المحررة كما في مواجهة المشروع الحوثي واستعادة الدولة المخطوفة من أيادي الجماعة الحوثية، سرعان ما يهرب من الإجابة الدقيقة إلى الإجابات العائمة ليقول لك: إنها لعبة دولية تدخل فيها عدة قوى عالمية عظمى!

لا بأس إذن، لكن فهّمونا - نحن البسطاء - هل القوى العالمية العظمى هذه تمنع وزير النفط من التفكير في حل أزمة الوقود وكسر احتكار توزيع الوقود من قبل بعض الفاسدين وهوامير النهب والاستحواذ؟ وهل هي من يأمر ناهبي النفط المنتج في حقول حضرموت وشبوة ومأرب والمهرة لتوزيع عائداته في ما بينهم؟ وهل القوى العالمية العظمى تمنع وزير الكهرباء من البحث عن حلول لأزمة الكهرباء التي أنهكت المواطنين وحولت حياتهم إلى جحيم؟

وما ينطبق على الوقود والكهرباء ينطبق على بقية الخدمات من مياه وخدمات البلدية والبيئة والخدمات الطبية والتعليمية: هل القوى العالمية هي من يمنع الحكومة الشرعية من القيام بواجبها تجاه مواطنيها؟ وهل هذه القوى العالمية هي من يأمر كبار موظفي الدولة بالبقاء خارج البلد وتلقي مرتباتهم بالدولار بدلا من مشاركة المواطنين المطحونين العيش في الأزمات والمعاناة؟ وهي القوى الدولية العظمى تأمر هوامير العبث بالمضاربة بالعملة الصعبة وتحويل المدخر منها إلى الخارج كمرتبات للوزراء ونوابهم ووكلائهم؟

وبمثل هذه الأسئلة يمكن التساؤل عن الهزائم المتلاحقة التي أنجزها "الجيش الوطني" حينما سلم المحافظات والمعسكرات لجماعة الحوثي، هل ستقولون إن القوى الدولية العظمى هي من أمر نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع أن يسلموا فرضة نهم ومحافظة الجوف ومديريات البيضاء بلا مواجهة أو حتى تقديم مبرر مقنع لذوي الشهداء وسكان تلك المحافظات المديريات؟

أيها السادة الشرعيون، إن كل من يمتلك مقدار ذرة من المعرفة والدراية يشعر بالقرف والغثيان من تبريراتكم بالحديث عن القوى العالمية العظمى التي تقولون إنها تقف وراء فسادكم وعبثكم واستهتاركم بالإرادة الشعبية وتدميركم لتطلعات المواطنين في الشمال والجنوب بينما تواصلون تكديس المليارات من خلال الاستثمار في الحرب الحرص على إطالة أمدها لتحقيق المزيد من الأرباح والفوائد.

كل المواطنين يتساءلون باستنكار وقرف شديدين: على ماذا نسمي الشرعيين شرعيين؟ وماذا تبقى لديهم من أوراق توت ليغطوا بها على عدم أهليتهم للعب دور القادة الشرعيين بعد أن أبدوا إخفاقا في أبسط المهام لا نظير له وتفوقوا في فشلهم على أكثر التلاميذ بلادة وغباءً؟

محلات الصرافة وغياب الرقابة

د. عبدالمجيد العمري

عدد محلات الصرافة في العاصمة عدن يفوق عدد الصيدليات، ويقارب البقالات والمواد الغذائية! وهذا بدون شك غير صحي، ويجب تدخل الدولة بوزارة الصناعة والتجارة بسحب تراخيص المحلات ومنع إخراج العملة الصعبة من العاصمة وخصوصا إلى مناطق الحوثي.

زيادة ٣٪ في العملة خلال ٢٤ ساعة ليس زيادة وفق المعايير الاقتصادية بل زيادة تلاعب تجار، وهنا يجب أن تكون للأجهزة الأمنية والرقابية دور بارز في الضرب بيد من حديد.

ضبط العملة مهنيا هذا بدون شك عمل البنك المركزي، وهذا الأمر تناولناه في كتابات سابقة، لكن منع التلاعب والاحتكار والمضاربة عمل الأجهزة الرقابية والأمنية، سواء الرقابة الإلكترونية المتعلقة بتحويل العملة الصعبة خارج العاصمة أو الاستخبارات الأمنية السيبرية التي ترفع تقارير عن مؤشرات التلاعب والجهات المستفيدة من انهيار العملة.

تجربة الحوثي على المستوى الرقابي والمحاسبي تعتبر ممتازة، وتجربة ولي العهد السعودي بالإقامة الجبرية لهوامير الاقتصاد والمال حرية بالتأمل، فالدولة تحتاج للضبط والربط والحزم، وبدون متابعة ومراقبة ستنهار العملة.

٣٠٪ من زيادة العملة هو نتاج عمل المضاربة فيها، ومنع هذا الزيادة ممكن بوضع تسعيرة موحدة وتوظيف مئات المتخصصين في المصارف والنقد لكشف التلاعب وتعريض المتلاعبين ليس فقط للسجن بل لتوقيف النشاط وعقوبات مالية رادعة.

إنه إفلاس سياسي وسقوط أخلاقي حقاً!

محمد سعيد الزعبلي

ما يتعرض له اليوم المواطن في عدن خاصة والجنوب عامة من الإرهاب والعقاب الجماعي في حرب الخدمات بصورة عامة وفي مقدمتها الكهرباء والمياه وتوقيف الرواتب لأشهر عديدة رغم قلتها وانهيار قيمة العملة المحلية وما ترتب على ذلك من غلاء فاحش في الأسعار، حيث بات المواطنون محدودي الدخل - وهم الأغلبية - في عدن وأخواتها في الجنوب لا يستطيعون توفير أبسط متطلبات الحياة الضرورية لأسرهم هنا وهناك، وكل ذلك بقصد مقصود وعمل ممنهج دنيء من قبل شرعية الشر الإخوانية لغرض تجويع وإذلال وإخضاع وتركيع شعبنا الجنوبي الأبي للقبول بما يريدونه والتراجع عن مشروعه الوطني العظيم المتمثل في استعادة دولته الجنوبية الحرة وكاملة السيادة على كامل تراب أرض الجنوب من المهرة شرقاً إلى باب المندب غرباً.

ولكن هيهات لأولئك الواهمين تجار الحروب وعباد المال الحرام، فإن كل مؤامراتهم الدنيئة ستتحطم بإذن الله على صخرة وعي وصمود شعبنا الجنوبي العظيم، الذي عاهد الله بالمضي قدماً صوب هدفه الوطني المنشود الذي قدم من أجله وما زال وسيظل يقدم الشهداء تلو الشهداء حتى تحقيق النصر بإذن الله، مهما كانت الصعاب والعراقيل المفتعلة في طريقه، فدولة الباطل ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة، ومن يعتقد أنه سيحكم الجنوب من خلال تلكم الأساليب الدنيئة والرخيصة فهو واهم، ولذلك فإن ما تمارسه تلك العصابة على شعبنا في الجنوب قد أكد للملأ مدى الإفلاس السياسي والسقوط الأخلاقي لتلك الجماعة هنا وهناك باعتبار تلكم الممارسات الدنيئة تتنافى كليا مع كل القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية وبصرف النظر عن الخلاف السياسي القائم اليوم أو الحرب المسلحة الدائرة، فهناك توجد ثوابت وحتى الحروب لها قوانينها وآدابها، فحقوق المواطن تظل مكفوله في أي زمان ومكان ولا يحق لاحد المساس بها، كما تفعله اليوم تلك العصابة الإجرامية في شعبنا الجنوبي الأبي، فتبا لهم ولما يفعلون، والله على ما نقول شهيد.

مفهوم العلاقات الدولية

عبود ناجي حسين

العلاقات الدولية هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول، وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية.

فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين.

والنوع الأول من الفاعلين الدوليين: هم أطراف أو فاعلون دون مستوى الدول في بعض الأحيان، مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية، بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الدول التي ينضوون تحت لوائها مثل الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترق بعد إلى مرتبة تكوين أو تمثيل دولة.

أما النوع الثاني من الفاعلين: فهو يتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء كانت هذه المنظمات هي منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت تلك المنظمات هي منظمات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو حتى تلك التي تقوم بغرض تعزيز روابط الإخاء الديني.

والعلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة، بل إننا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

أكثر من ذلك فإن النمط التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحداهما التأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ.

لذلك نجد أن معظم التحليلات والنظريات في العلاقات السياسية الدولية تركز كلها على النمط الصراعي منها انطلاقاً من دوافع ومحددات مثل القوة والنفوذ والمصلحة فضلاً عن الدوافع الشخصية.

ويعد الصراع بمثابة نمط تحليلي خصب من أنماط العلاقات السياسية الدولية، فهو مليء بالتفاعلات متعددة الأبعاد، بل إنه يجمع في طياته النمط التعاوني نفسه والذي يعاد توظيفه في معظم الأحيان لخدمة النمط أو البعد الصراعي للتفاعلات الدولية

والعلاقات الدولية هي فرع من فروع العلوم السياسية ويهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية. علما بأنه لا يقتصر على دراسة أو تحليل الجوانب أو الأبعاد السياسية فقط في العلاقات بين الدول وإنما يتعداها إلى مختلف الأبعاد الاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية...إلخ.

كما أنه لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها وإنما يتعدى ذلك ليشمل كثيرا من الأشكال التنظيمية سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لا تتمتع بذلك.